لقطة قريبة

ناظم محمد العبيدي

في مشهد لأحد أفلام الحرب العالمية الثانية تدخل الدبابات الروسية الى العاصمة برلين المدمرة ، فتكتسح الجدران وتدمر كل شيء في طريقها ، بينما تصرخ مكبرات صوت لإذاعة محلية بصرخات النصر لألمانيا النازية بزعامة الفوهرر ، ويكتمل المشهد الطريف . بكاميرا قريبة . بأن تطلق الدبابة قذيفة باتجاه مصدر الصوت وتفجره لتخرسه الى الأبد !

هذا المشهد استعارة معبرة وعميقة عن أكاذيب السياسيين وما تلحقه بالشعوب والبلدان ، وكيف تمضي الماكنة الإعلامية بترويج الخطاب الرسمي حتى نهاية الشوط متجاهلة الحقائق على أرض الواقع بكل ما تنطوي عليه من مآس وفضاعات ، ومازلنا نتذكر بطولات العهد الماضي والفتوحات التاريخية وذلك الإعلام الذي أورثنا الكآبة المزمنة ، يبدو أن ميكانزما الحكومات الكاذبة واحدة مع اختلاف اللغات والأعراق ، وعلى ضوء هذا يمكننا أن نضع قانوناً لا يختلف عليه أحد حتى الذين لم يدرسوا الرياضيات والفيزياء مفاده : كلما ازدادت المسافة بين الواقع وخطاب الحكومات فعلينا أن ننتظر الكارثة القادمة ونستعد لها ، وكلما اقترب الخطاب الحكومي من الواقع وأبصر تفاصيل حياة الناس ومعاناتهم اليومية فسيكون هناك سلم ونماء.

وإذا أردنا تطبيق هذه المعادلة على واقعنا العراقي اليوم ، فعلينا أن نحسب بدقة المسافة بين خطاب السياسيين وما يجري في الواقع ، فماذا ستكون النتيجة ؟ لقد بدأت العملية السياسية بأن قدم لنا أبطالها على أنهم أمراء طوائف ، وقبل الكثيرون هذه المفارقة الغريبة مع أنها تتناقض مع أبسط فهم لما تتطلبه دولة مدنية تسعى لتكون ديمقراطية ، وكان تبرير هذا القبول أن الواقع العراقي يتضمن مكونات مختلفة ، ولهذا يجب ضمان حقوق الجميع بواسطة المحاصصة وتقاسم السلطات وغير هذه من المصطلحات ، والحقيقة الخفية هنا والتي طمرت في حمى التكسب والبحث عن الغنائم والمناصب ، هي أن وجود طوائف وقوميات أمر بديهي في كل دول العالم ، وأن العملية السياسية لابد أن تبنى على أسس تضمن للجميع حقهم في المواطنة ، فتنال كل الطوائف والقوميات فرصها بطريقة حضارية ، ولكن أن تصبح الطائفة والقومية عناوين السياسة فهذا ما يدعو الى الشك والدهشة ، والغريب أن الأمريكان الذين كانوا يشرفون على اجتماعات الساسة العراقيين في بدء العملية السياسية كانوا لا يحملون من هوية سوى أنهم مواطنون أمريكيون مع أنهم من مختلف القوميات والديانات ، ولا ندري كيف تستقيم الديمقراطية وبناء الدولة على هكذا رؤية تتعمد تمزيق الناس وتستحثهم على إعادة النظر في أصل طائفتهم ، وتثير لديهم المخاوف من أنهم معرضون للخطر من عودة أشباح الماضي السحيق وهي تمتطي الخيل ، عززت هذه المخاوف قوى الإرهاب لتكتمل الصورة وتصبح واقعاً يعيشه الناس ، الم تكن هذه هي النتيجة الطبيعية لخطاب سياسي يتعمد تذكير الناس بأنهم مختلفون ؟ وها هي العملية السياسية تعود لذات النقطة التي بدأت منها ، الا يشير هذا الى خلل في بنيتها وأنها قامت على أسس مغلوطة منذ البداية ؟

الحقيقة التي لم يتوصل اليها الكثير منا هي أن قيام الدولة لا يكون من أجل السياسيين الذين هم مجموعة أفراد ، بل لشعوب كاملة ، وأن إعطاء المناصب والامتيازات لأحزاب طائفية لن يصل بطريقة عادلة حتى لأفراد تلك الطائفة ، لسبب بسيط جدا هو أن الوعي السياسي الذي يراهن على الطائفة غير قادر بطبيعته على تجاوز محدودية رؤيته ، فلا غرابة أن يصبح أشد خطراً على أبناء طائفته التي يدعي انتسابه اليها ، وهذا ما شهدناه طيلة السنوات الماضية ، ولو أجرينا استطلاعاً دقيقاً لأدركنا أن غالبية الناس ومن كل الطوائف والقوميات باستثناء المنتسبين الى الأحزاب أو الذين تربطهم صلات قربى بالمسؤولين هم خارج اللعبة ، وأن رصيدهم الحقيقي هو الحزن والصبر اللذان هما رغيف الفقير في كل زمان ومكان !

نضال الشعوب الكردية في تركيا وإيران وسوريا وحق تقرير المصير

(١ – ٢)

توطئة

يؤكد باحثون عرب وأجانب تقدميون أن الشعب الكردي من أكبر الشعوب التي بقيت إلى الآن محرومة من كافة حقوقها القومية مع أنه يمتلك مقومات (أمّة) لها الحق في أن تعلن عن نفسها (دولة) في حدود وطنها كردستان.. فكيف السبيل ومعوقات تحقيق هذا الهدف لا تكمن في كون الشعب الكردي مجزءا بين أربع دول بأنظمة سياسية مختلفة، بل وداخل الشعب الكردي نفسه وحركاته السياسية؟

أ.د.قاسم حسين صالح

أكراد سوريا .. الثورة مستمرة

استهلال موجز

إذا استثنينا نضال الشعب الكردي ضد الهيمنتين العثمانية والفارسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وانتفاضاتهم ضد السلطات الحاكمة آنذاك والصراع بين العشائر الكردية ، فإن معاهدتي سيفر(١٩٢٠) التي انحازت فيها الدول الكبرى لصالح جمهورية تركيا الكمالية ، ولوزان (١٩٢٣) التي تغاضت عن الكرد وحقوقهم ، تعدّان بداية ظهور القضية الكردية بشكل جديد على مسرح الأحداث في المنطقة بوصفها تشكل مصدر قلق وخطر جدي على أربع دول تتوزعها (تركيا، إيران، العراق، سوريا) ولتفردها بموقع جيوسياسي استراتيجي واقتصادي متميز. غير أنها ظلت مهمشة إلى عام ١٩٩١ الذي أصدر فيه مجلس الأمن الدولي القرار ٦٨٨ وبه أعاد القضية الكردية إلى المسرح الدولي في مشهد الأمم المتحدة.

لا نريد هنا أن نقدم سردا تاريخيا لنضال الشعب الكردي لاسيما لنخبة عربية شاركت هذا الشعب ميدانيا في نضاله الذي استمر قرونا، وعالجت قضيته بفكر إنساني تقدمي بقدر ما نريد تحديد معالم هذه القضية في حاضرها لنساعد على رسم خارطة طريق لمستقبلها.. في وضع معقد ومأزوم بإشكاليات نلتقط منها أربعا:

الأولى: أن كرد تركيا يمثلون الحجم الأكبر من الشعب الكردي(أكثر من النصف) وأنه ما يزال يعيش المرحلة التي عاشها كرد العراق قبل خمسين سنة، وتوصف نشاطاته المسلحة بأنها إرهابية.

الثانية: أن إقليم كردستان العراق صار يمتلك كل مقومات الدولة التي لا يعوزها سوى الإعلان عن نفسها، وأن الشعب الكردي في الدول المجاورة يتطلع إليه في تحقيق حلم قيام الدولة الكردية، غير انه يعاني من إشكاليتين: كردية- كردية بين حلّ مسلح يتبناه الكرد في تركيا وإيران وحلّ سلمي تتبناه سلطة الإقليم، وكردية عربية بين بغداد واربيل.. فضلا عن حركات سياسية كردية داخل الإقليم وخارجه ترى أن الاتجاه العشائري هو الغالب على حكومة الإقليم.

الثالثة: هنالك حركات سياسية كردية تتوزع بين قومية وليبرالية وماركسية وإسلامية.. تحكمها صراعات إيديولوجية وعشائرية، فضلا عن فصائل كردية تستميلها وتغدق عليها ماديا أنظمة حكم لا تعترف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي.

والرابعة: أن الدول الكبرى صارت معنية بالقضية الكردية، وان مواقفها منها يحددها صراع المصالح على منطقة غنية بثرواتها وبموقعها الاستراتيجي الدولي المميز.

ومع ذلك علينا أن ننطلق من حقيقة أن حق تقرير المصير للشعوب صار مسلمة ومسألة وقت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والتوحد الأوربي وربيع ثورات العرب وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي والثقافي عبر العالم بين جيل الشباب الذي غزت ثقافته الجديدة مساحات واسعة كانت تحتلها ثقافة الكبار .

لنرجئ مناقشة هذه الإشكاليات ولنستحضر شيئا من الماضي بما يلقي الضوء على الحاضر.

أنموذج سلطة في مقاومة حق تقرير المصير

نشبت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، في كردستان الإيرانية عدة انتفاضات، أبرزها ثورة إسماعيل سيمكو (١٩١٢). وفي عام ١٩٢٥ أصبح رضا خان شاهاً على ايران فطبّق سياسة التحكّم بجميع الأقليات وصهرهم بمن في ذلك الكرد، وقام بحملة عسكرية قضت على سيمكو بعد معارك دامية اضطرته للجوء إلى العراق (راوندوز)، وظل يقاتل إلى ان دعي في ٢١ يونيو ١٩٣٠ الى مدينة شنو للتفاوض مع ممثل القوات الإيرانية، الذي دبر أمر مقتله، ومثل اغتيالات الغدر هذه حدثت في العراق ضد قيادات كردية.

وفي عام ١٩٣١، اندلعت انتفاضة جعفر سلطان. وتم القضاء عليها بقسوة، الأمر الذي اضطر ممثل كردستان في البرلمان الإيراني إلى القول بأنه ليس ثمة مشكله في إيران، وان الكرد يعتبرون انفسهم إيرانيين ولا يفكرون إلا بإيران.(حدث مثل هذا في عراق السبعينيات). وحرم الأكراد من كافة حقوقهم القومية، بما فيها منع استعمال اللغة الكردية، وعدم السماح لهم بارتداء أزيائهم القومية.

وفي يناير عام ١٩٤٥ اعلنت "جمهورية مهاباد" اثر دخول قوات الحلفاء إيران، وإسقاط حكم الشاه رضا، وتنصيب ابنه محمد رضا.

وبتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في ١٥ آب ١٩٤٥ يعلن للمرة الاولى: برنامج تضمن في مواده: تحقيق الحرية والحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن نطاق الدولة الايرانية، واستعمال اللغة الكردية في التعليم، وتحسين الاوضاع الاقتصادية.

ومع ان الحكم الكردي في مهاباد لم يستمر سوى عشرة اشهر، فإنه تحققت في هذه المدة القصيرة فوائد مهمة للشعب الكردي، اذ اصبحت اللغة الكردية اللغة الرسمية، وازدادت الجرائد والكتب باللغة الكردية، وتولى الكرد الوظائف المهمة التي كان يشغلها الفرس فضلا عن اصلاحات زراعية وثقافية .

ومع ان زعيمها قاضي محمد الذي وصفه روزفلت بأنه رجل ذو معتقدات راسخة مع شجاعة نادرة وتضحية عظيمة واسعة واعتدال في التفكير، وان جلّ مطالبه هو الحكم الذاتي، فإن الجيش الايراني قضى على حكومة قاضي، وأعدم مع اخيه صادر قاضي عضو البرلمان الايراني، وابن عمه سيف قاضي وزير دفاع جمهورية مهاباد في ٢ مارس ١٩٤٧.ومع ان الجماهير الكردية ابتهجت بسقوط الشاه (١٩٧٩) وشاركت الشعب الايراني بالخلاص من الظلم، فإنهم لم يحصلوا من السلطة الاسلامية الجديدة على ما كانوا يتوقعونه: الحكم الذاتي تحديدا. فحين توجه وفد كردي الى (قم) برئاسة الدكتور عبد الرحمن قاسملو (العضو المنتخب بمجلس الخبراء الذي شكلته الثورة الاسلامية والنائب عن كردستان ايران) لعرض مطالب الكرد على آية الله الخميني في ٢٨ آذار ١٩٧٩، فإن الخميني رفض منح الحكم الذاتي لكردستان ايران مما ادى الى تجدد القتال، ولكن هذه المرّة بين قوات البيشمركة الكردية وقوات الحرس الثوري الايراني. واشتدت المصادمات التي اضطرت الخميني الى ان يصدر في آب ١٩٧٩ فتوى ضد (الكفرة في كردستان) وتصريحه بأن (ما نواجهه ليس قضية كردية وانما قضية شيوعية). وظلت الحكومة الايرانية تطارد قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني في الخارج ايضا، فاغتالت في فينا عام ١٩٨٩ الدكتور عبد الرحمن قاسملو واثنين من رفاقه، واغتالت في ألمانيا عام ١٩٩٢ زعيم الحزب من بعده (صادق شرفكندي) مع اربعة من رفاقه. ولا نريد ان نتحدث عما فعلته القوات الايرانية ضد الكرد في ايران بأمر من رئيسها ابو الحسن بني صدر. ومثل هذا جرى في العراق وما زال يجري في تركيا وايران.

ان الأنظمة القومية وأنظمة الإسلام السياسي يصعب عليها أن تعترف بكامل حقوق الأقليات ضمن سلطتها، ولنضرب على ذلك مثلا، فقد منع آية الله الخميني ممثل الكرد الدكتور عبد الرحمن قاسملو من المشاركة في كتابة الدستور لسببين: قومي ومذهبي كون أغلبية كرد ايران من السنة. ومع ان الدستور الايراني نص في المادتين ١٥ و١٩ على حق الأقليات في استعمال لغاتهم في المجالات التعليمية والثقافية ، فإنه تم اغلاق الكثير من الجرائد الكردية . والحال نفسه ينطبق على سوريا مع ان نظامها علماني. فمع أن الرئيس السوري بشار الأسد صرح في خطاب له (بأن القومية الكردية جزء من التاريخ السوري والنسيج السوري) فإن المؤتمر العاشر لحزب البعث الحاكم لم يشر الى امكانية قيام الكرد بتشكيل احزاب سياسية، بل إن محكمة أمن الدولة في سوريا اصدرت حكما بالسجن لمدة سنتين ونصف على اربعة اكراد بتهمة (الانتماء الى تنظيم سرّي واقتطاع جزء من اراضي البلاد وضمها الى دولة اجنبية). فضلا عن وجود اكثر من مليون كردي من مواليد سوريا لا يعدون مواطنين سوريين، وانهم خضعوا في زمن الرئيس حافظ الأسد الى سياسة التعريب، ناهيك عن اجراءات تقضي بعدم السماح للكرد بممارسة تقاليدهم وشعائرهم في مناسباتهم القومية. غير أن أكراد سوريا يختلفون عن اشقائهم في تركيا وايران والعراق، فهم لا يتداولون تعبير (كردستان سوريا)، وان معظمهم كانوا قد التحقوا او تعاطفوا مع الحزب الشيوعي السوري برئاسة سكرتيره الكردي خالد بكداش، وان الشعور بسوريا الوطن وحدهم عبر النضال ضد الاحتلال الفرنسي، وبينهم قادة جبل، ويوحدّهم الآن في النضال ضد اساليب وسياسة النظام السوري.

والحال ذاته فيما يخص تركيا. فبرغم نظامها الديمقراطي فإن الدستور التركي نص في مادته ٦٦ على ان " الترك" يعني (أي شخص مرتبط بالدولة التركية من خلال رابطة المواطنة)، أي ان الكردي هو تركي مع ان الكرد يشكلون ٢٠٪ من تعداد السكان البالغ ٧٥ مليونا. ومن عام ١٩٨٢ كان استعمال اللغات واللهجات الكردية ممنوعا بموجب الدستور التركي، الى عام ٢٠٠٢ حيث رفع نتيجة الضغوط التي مارستها دول اوروبا على تركيا الساعية للانضمام الى الاتحاد الأوروبي. ونشير الى إن اشكالية الكرد في ايران تختلف عن اشكالية اشقائهم في تركيا وسوريا، اذ انهم يتعاملون مع قوى دينية تخضع لولاية الفقيه، وأنها اقوى بكثير من القوى الوطنية والتقدمية والاصلاحية أيضاً.

ورقة مقدمة إلى مؤتمر التجمع العربي لنصرة القضية الكردية المنعقد في أربيل للمدة ٤ – ٥ /٥/ ٢٠١٢.

هناك أكثر من مليون كردي من مواليد سوريا لا يعدّون مواطنين سوريين، حيث أنهم خضعوا في زمن الرئيس حافظ الأسد إلى سياسة التعريب، ناهيك عن إجراءات تقضي بعدم السماح للكرد بممارسة تقاليدهم وشعائرهم في مناسباتهم القومية.

حرية الإعلام بعد التغيير.. حقائق ومعطيات

سليمة قاسم

شهدت ساحة التحرير في بغداد منذ الخامس والعشرين من شباط من العام الماضي تظاهرات مطالبة باصلاح النظام السياسي وتوفير الخدمات، لكن الملفت للنظر ان السلطات تعاملت مع الاعلامي كمتظاهر او مسؤول عما يحدث، وقد شاهدنا حوادث اعتقال للصحفيين ومصادرة ادوات عملهم، الامر الذي يؤشر خللا في فهم ابعاد العمل الاعلامي من قبل منتسبي القوات الامنية وحتى السلطات الحكومية التي اتهمت الصحفيين باثارة الرأي العام ضدها.

فالاعلام هو مرآة عاكسة لما يحدث في المجتمع ، كونه يسلط الضوء على القضايا المطلبية التي تهم شرائح واسعة منه، ويمتلك القدرة على ترتيب اولويات الجماهير لتأخذ طريقها الى راسمي السياسات العامة، وتشكيل الرأي العام وتوحيد خطابه لتحقيق مطلب جماعي معين، كنقص في الخدمات أو حدوث ازمات اقتصادية يواجهها البلد او كوارث طبيعية او تحديات امنية.

قبل عام ٢٠٠٣ كان الاعلام محتكرا من قبل الحكومات المتعاقبة التي تولت دفة الحكم، عن طريق توجيه المؤوسسة الاعلامية لخدمة مصالحها، لاسيما في حقبة النظام السابق الذي احكم قبضته عليها وصارت ممثلة لمصالحه ومدافعة عنها.

هذا الحال تغير بالكامل بعد سقوط النظام المباد وما رافقه من انفتاح كبير على العالم ودخول وسائل الاتصال الحديثة ، مثل شبكة الانترنت والستلايت والموبايل، الامر الذي حمل معه الكثير من السلبيات تمثلت في خروج الاعلام الى آفاق واسعة بعد حجر دام اكثر من ثلاث عقود، بدون قاعدة اعلامية مهنية يرتكز اليها العاملون في المجال الاعلامي تتناسب مع المرحلة الجديدة بما شهدته من قفزة كبيرة من اعلام شمولي ممثل في اربع صحف وقناتين فضائيتين الى عشرات الفضائيات والمحطات الاذاعية واضعافها من الصحف والمجلات التي تعكس وجهة نظر الجهات التي تمولها سواء شخصيات كانت ام احزابا سياسية ام منظمات مختلفة، فاصبح الاعلام مسيسا بعيدا عن مبادئ الشفافية واستقلالية الرأي.

الحكومة تضع عراقيل أمام حرية الإعلام!

دور الاعلام رأيناه واضحا وجليا في ثورات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة العربية منذ مطلع العام الماضي، فقد لعب الاعلام دورا كبيرا ومهما في نقل الاحداث والتأثير في مجرياتها، لكن تلك الثورات اجتماعية سببها ازدياد معدلات الفقر واستبداد الانظمة الحاكمة وفساد اجهزتها القمعية. فبرغم دور الاعلام الا ان ايا من الثورات لم تكن ترى النور لولا وجود اناس مؤمنين بالتغيير، وكان الاعلام من الوسائل الناجحة التي ساعدتهم في ذلك برغم موقفه المتفاوت الذي تغير من قناة لأخرى ومن دولة لاخرى، تبعا لمصادر تمويلها بدليل تأييد احدى القنوات العربية لثورتي مصر وتونس ونقل احداثها بتغطية حية ومباشرة لكنها تغاضت عما يحدث في البحرين مثلا ، اما قناة اخرى فقد وقفت ضد الثوار في سوريا وعدتهم خارجين عن القانون بعد ان ايدت ثورات مصر وتونس. وهذا يدل على ان الاعلام العربي ليس مستقلا برغم مهنيته ، ووجود اعلام موجه يخدم اجندات سياسية تعمد الى تضخيم حقائق معينة والتقليل من ضخامة اخرى.

نعود الى واقع الاعلام في العراق ، فهو يواجه اليوم تحديات كبيرة تتمثل في خطورة المنطقة وعدم ملاءمتها للعمل الصحفي الحر، فالكثير من العاملين في المجال الاعلامي تعرضوا وما زالوا يتعرضون اليوم الى حوادث اغتيال وتصفية من قبل اطراف معينة في محاولة لتكميم الافواه، كما تعرض البعض الاخر الى ملاحقات قضائية واعتداءات لفظية وجسدية من قبل مسؤولين محليين.

فخطورة العمل الاعلامي تتمثل في غياب قوانين توفر غطاء قانونيا للعاملين فيه، برغم ان الدستور وفر ذلك الغطاء نظريا، فقانون حقوق الصحفيين مثلا يتعارض مع المعايير المهنية لحقوق الانسان الخاصة بحرية التعبير ويحد من حرية الصحفي في الوصول الى المعلومة، واذا تم التصويت على قانون جرائم الانترنت المطروح امام البرلمان فإنه سوف يشكل تهديدا حقيقيا لحرية تغطية الاخبار على الانترنت، وكانت وزارة الداخلية قد اصدرت تعميما للعاملين في الوسط الاعلامي للكشف عن مصدر معلوماتهم في الوزارة وهددتهم بالمقاضاة في حال رفضوا الكشف عنها. اما لجنة حماية الصحفيين ومقرها نيويورك فقد اعلنت في نسخة محدثة نشرتها وسائل الاعلام ان العراق يحتل المرتبة الاولى كأسوأ دولة في الحريات وفي الافلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين والإعلاميين.

عدم جدية الحكومة في ملاحقة مرتكبي الانتهاكات التي تمارس ضد الاعلاميين ومحاولتها احكام قبضتها على وسائل الاعلام في الوقت نفسه، ضيق الخناق على العمل الاعلامي الحر، لكن ذلك لم يقلل من اهمية الدور الذي اضطلع به الاعلام بدليل الحملة الواسعة التي شنتها وسائل الاعلام عند تخصيص مبالغ ضخمة في موازنة العام الحالي لشراء سيارات مصفحة والتي اضطر معها مجلس النواب الى التصويت وبأغلبية ساحقة على مناقلة مبالغ السيارات الى ابواب اخرى لم يتم تحديها بعد، اما ظاهرة شباب الايمو فقد سلطت قناة الحرة – عراق الانظار عليها منذ اكثر من عام تقريبا ، دون ان يتم اتخاذ خطوات عملية للحيلولة دون اتساع مدياتها وما نتج عنها فيما بعد من حوادث تصفية راح ضحيتها الكثير منهم.

الاعلام يجب ان يكون اليوم شريكا اساسيا في صنع القرار وليس مرآة عاكسة له ، ومن ناقل للخبر الى صناعة وانتاج المعلومة، حتى لا يكون ضيق الافق موجه الاختيارات. وبناء اعلام مستقل ومسؤول يتطلب الفصل التام بين الإعلام واصحاب المال والسلطة.